



الشيخ خالد الجراح خلال الجلسة



د.عبدالرحمن الجيران



حمد سيف والشيخ صباح الخالد



د.عبدالحسن المدحج ود.محمد الحويلة

الفضل: أستغرب الموقف الحكومي الرافض لذهاب المواطن مباشرة للمحكمة الدستورية

المجلس يقرّ المداولة الثانية لقانون إنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل



ياسر ابل وماجد موسى وعيسى الكندري وعبدالله التميمي



الشيخ محمد العبدالله



الشيخ صباح الخالد وهند الصبيح وم.عبدالعزیز الإبراهيم

العربية المتحدة وفي بريطانيا وألمانيا وجمهورية مصر فالفضل ليس شيئاً مبتدعاً أو جديداً وإنما يهدف لتسريع عمل الطرق لأن عدم فصل الطرق لن يحل مشكلتها لأننا لن نفضل وكاننا لم نعمل شيئاً.

● النائب نبيل الفضل: استشهد وزير الأشغال المحلية تتبع وزارة الأشغال وجميعها تتبع لمحافظة فلماذا لا تنتظر حتى تتم تبعتها للأشغال.

● النائب جمال العمر: استشهد الوزير بالدول صحيح، لكنه غير معقول أن تكون الطرق السريعة تابعة لجهة وزارة الأشغال تتولى الطرق الداخلية وعندنا سيكون هناك تشابك وأنا أسأل الوزير أين الدراسات التي لديكم عن المشاريع المعطلة لديكم لعشرات السنوات لم تنجز.

● صالح عاشور: لا بد أن تكون الهيئة المستقلة مشرفة على كل الطرق سواء الرئيسية أو الفرعية، مثلاً عندنا هيئة الاتصالات فهل يمكن فصل الاتصالات الداخلية عن الخارجية؟ نفس الشيء في هيئة النقل، لنجعلها هيئة متخصصة في الموضوع ككل.

● عدنان عبدالصمد: من خلال تعاملنا مع وزارة الأشغال نرى تدنياً في الانجاز بالنسبة للمشاريع في الوزارة، وكنت أتصور أن يطلب الوزير التخفيف عن وزارته، فيفترض أن تخفف عن وزارة الأشغال وعلى الوزير أن يوافق على أن كل الطرق تتبع للهيئة.

● أحمد مطيع: الطرق المحلية أضعاف الطرق السريعة ونطالب بأن تكون كل الطرق تابعة للهيئة. محمد الحويلة: نحترم وجهات النظر الحكومية ومن المفترض أن نتفهم بأن تكون الهيئة تشمل

البقية ص 16

في المادة 4 وكذلك تعديلات غير جوهرية في المادة 5 و23. هذا القرار سبق أن أوصحنا أنه لأسباب فنية تحتم ضرورة فصل الطرق الرئيسية عن الطرق المحلية والفصل معمول به في كثير من الدول العالم كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية والإمارات



م.عبدالعزیز الإبراهيم وأنس الصالح وروضان الروضان والشيخ خالد الجراح وجمال العمر



د.أحمد بن مطيع ومحمد طنا وجمال العمر



فيصل الكندري وسعدون حماد

الهيئة لما نشئت من أجله، وتسليم التقرير خلال شهر وتأجيل لجنة التحقيق في بداية دور الانعقاد. عدنان عبدالصمد: اللجنة الوزارية أقرت على معرفة كل المخالفات، ولكن لجان المجلس أغلبها مجاملات وضغوطات. تأجيل طلب تشكيل لجنة



راكان النصف متحدثا



د.عبدالحمد دشني



كامل العوضي

نتيجة مرجوة، فمن حقنا أن نشكل لجنة تحقيق في كل من المزارع وغيرها، نريد أن تعيد ثقة المواطنين بهذا المجلس.

● د.علي العمير: التحقيق الذي وصل به 2400 ورقة بها كل ما يتعلق بالحيازات الزراعية وليس من السهل مراجعتها وبمجرد الانتهاء من مراجعة التحقيق

تتم المشور ص 14

تطلب تأجيل تشكيل لجنة التحقيق إلى دور الانعقاد القادم. ● مرزوق الغانم: الآن نصوص على التأجيل أو النقاش. ● محمد الهدية: من حق المجلس أن يشكل لجنة لبحث التجاوزات ولكن التقرير جاهز حسب قول الوزير، فلا داعي لتأجيله إلى الدور القادم، وإلا سيقومون بتمويت الموضوع.

● سعدون حماد: بالنسبة لهذا الموضوع الوزير طلب التأجيل وهي فترة طويلة حوالي 4 أشهر، لأن التجاوزات في القسامم الزراعية واعطاهم للمعارضة والزراعة، وهناك معارض حط مزرعة باسم أخيه، وهيئة الزراعة قامت بتوسعة قسميته الزراعية.

● د.خليل علي: لم نر التقرير حتى نصوص عليه، والموضوع يخص الأمن الغذائي، وهناك إجراءات تسهل للمخالفات ولا مانع من وجود اللجنة البرلمانية مع اللجنة الوزارية.

مبارك الخريج: انطلاقاً من مبدأ حسن التعاون سحبت اقتراحاً بتشكيل اللجنة، لكن القضية أخطر من ذلك، فكيف يعطى ترخيص حيازة لثلاثة أشخاص في نفس الموقع؟! وأنت لم تحدد وقتاً لانتهاؤ اللجنة، لكن نرفض تأجيل تشكيل اللجنة إلى 3 أشهر، فارجو من الوزير تحديد الوقت.

عبدالله الطريجي: اللجنة الوزارية قطعت شوطاً والوزير أكد لديه معلومات، وهل التقرير الذي رفع إلى الفتوى والتشريع هل فيه أسماء وزراء ونواب وسكرتارية نواب سابقين. ماجد موسى: قضيتي قمت بحلها مع الوزير، وهل لجنة الوزارة مقصورة على الأمن الغذائي أم تجاوزات أخرى للهيئة مثل تجاوزات قسامم العبدلي والوفرة؟، ومن المفترض أن تشكل اللجنة.

محمد طنا: أتمنى أن تقوم بتشكيل لجنة التحقيق لأن كل من هب ودب يأخذ مزرعة لأن هناك تلاعباً موجوداً. أحمد مطيع: هذه اللجنة من المفترض أن تشكل من أكثر من سنة لأن مدير عام الهيئة أفسد في الهيئة وأضر بالمزارعين. عدنان عبدالصمد: مادامت الحكومة مشكلة لجنة ود.علي العمير جاد في الموضوع فلننقط د.علي العمير الفرصة لاستكمال هذه الإجراءات لأن اليوم يدور لغط كبير جداً حول مصلحة النواب في الحصول على مزارع وقسامم، وإذا لم تصل اللجنة الوزارية إلى

حماد: على وزيرى النفط والتربية

إنصاف موظفيهم أو الصعود إلى المنصة

النصف: الديمقراطية ليست انتخابات فقط بل إنصاف للأقليات

عبدالصمد: 20 ألف دينار شرط تعجيزي لا يستطيع المواطن دفعه

حمدان العازمي: لماذا يتم تقييد الفرد بعشرين ألف دينار؟

النصف: إقرار تعديل قانون المحكمة الدستورية هو عودة الحق إلى الأصل

أكد النائب ركان النصف أن التعديلات المقدمة على قانون المحكمة الدستورية بأقامة حق الافراد للجوء إليها قانون مهم وتاريخي على الصعيدين القضائي والسياسي. ولفت النصف في تصريح صحافي عقب جلسة مجلس الأمة أمس، إلى أن إقرار هذا القانون يعد عودة الحق إلى الأصل، بعد أن كان مختزلاً في جلسة الأمة والحكومة والقضاء، مشيراً إلى أنه سيتم الأخذ بملاحظات القضاء حول القانون قبل إقراره في المداولة الثانية، مباركاً للشعب الكويتي إقرار مثل هذا القانون. وعلى صعيد آخر، بين النصف أن موقفه من تعديل قانون الرعاية السكنية بشأن «إعادة قيد من باع بيته، معارفاً، وهو ما تأكد له من رأي هيئة الخبراء الدستوريين بأن المقترح يحمل شبهات دستورية وغير دستورية، مشيراً إلى أن معارضته له كانت من داخل اللجنة وفي المداولتين الأولى والثانية لايمانه بعدم دستوريته.